



لبنان الإقتصاد لتتمية مستدامة (2025)

كانون الثاني 2017

وزارة الصناعة اللبنانية

لبنان الإقتصاد لتنمية مستدامة (2025)

الرؤية: تحقيق التنمية الإقتصادية المستدامة والتكامل مع الإقتصاد العالمي.

الرسالة: إقتصاد نام، متطور، ثابت، يتمتع بالحد الممكن من الكفاية والفعالية.

المقدمة

إن انعقاد قمة الامم المتحدة حول التنمية المستدامة في حزيران العام 2012 (ريو+20)، وإنعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة وصدور قرار A/RES/70/1 of 25 sept 2015 عنها الذي يدعو دول العالم الى تطبيق الأهداف الرئيسية للتنمية المستدامة وعددها 17 واهدافها الفرعية وعددها 169 قد وقّرا إطاراً من أجل تطبيق اهداف التنمية المستدامة في لبنان.

ان التنمية المستدامة هي التنمية القادرة على إستيفاء الحاجات الحالية دون التفريط بقدرة الأجيال التالية على إستيفاء حاجاتها مستقبلاً. ويرتكز مفهوم التنمية المستدامة على أن ثمة ترابطاً ما بين البيئة والعدالة الإجتماعية والإقتصاد. وقد أضافت الأمم المتحدة مؤخراً ركيزة الحوكمة إلى ركائز التنمية المستدامة.

و لبنان يتميز بموارده البشرية ذات الكفاءات العالية، وبموقعه الجغرافي المميّز الذي يشكل حلقة وصل بين الشرق حيث الموارد الطبيعية والغرب حيث الصناعات المتقدمة، وهي تعطي لبنان ميزات تفاضلية وتكاملية على المستويين الإقليمي والدولي. إن لبنان بأمس الحاجة لتحقيق معدلات نمو إقتصادية مرتفعة ، والى خلق فرص عمل مستدامة بهدف تحقيق الإستقرار الإجتماعي والحد من هجرة اللبنانيين وخاصة الشباب الى بلدان الإغتراب.

السياسات الحكومية يجب ان تتوجه الى تحويل إقتصاد لبنان من إقتصاد ريعي يتأثر بالتداعيات الخارجية الى إقتصاد تخصصي وتكاملي (الصناعة - الزراعة- الخدمات) منتج للسلع التنافسية ذات الجودة العالية ومبني على قطاعات الصناعة والزراعة ليتكامل داخلياً ومع الإقتصاد العالمي . وقد اثبتت نتائج التداعيات الإقتصادية لإرتفاع اسعار النفط اهمية التركيز على بناء إقتصاد منتج ومستقل قدر المستطاع عن كل المتغيرات الإقليمية والدولية، والإستفادة من القدرات الإبداعية والإبتكارية لدى الشباب اللبناني.

من هنا يجدر بالسياسات الحكومية ان تركز على دعم القطاعات الإنتاجية اللبنانية التي تمتلك قيمة مضافة عالية وتعميم مبدأ التخصصية والتكامل بالإنتاج، تحقيقاً لأهداف التنمية المستدامة الأمر الذي يؤدي الى محاربة الفقر والبطالة وتحقيق الإزدهار الإقتصادي الذي يمكّن لبنان من إمتصاص التأثيرات السلبية من

أي جهة انت وأن يلعب دورا سياسيا وإقتصادياً وإنسانياً على الصعيدين الإقليمي والدولي يساهم في نشر ثقافة السلام والتقدم ومبادئ العدالة والتضامن والحق وإحترام حقوق الإنسان وقيم الحضارة المجتمعية.

وقد أكد فخامة رئيس الجمهورية العماد ميشال عون في خطاب القسم انه " لا يمكن ان نستمر من دون خطة إقتصادية شاملة مبنية على خطط قطاعية. فالدولة من دون تخطيط لا يستقيم بناؤها والدولة من دون مجتمع مدني لا يمكن بناؤها."

وإعتبر ان النهج التغييرى يبدأ بإصلاح إقتصادي يقوم على التخطيط والتنسيق بين الوزارات ... " مقترحاً:

- إستثمار الموارد الطبيعية في مشاريع منتجة.
- الإستثمار في الموارد البشرية (التربية والتعليم والمعرفة..).
- قوى الإنتشار اللبناني.
- اللامركزية الإدارية مع حفاظها على الخصوصية ضمن صيغة العيش الواحد.
- إرساء نظام الشفافية عبر إقرار منظومة القوانين التي تساعد على الوقاية من الفساد وتعيين هيئة لمكافحته وتفعيل اجهزة الرقابة وتمكينها من القيام بكامل أدوارها.

وفي البيان الوزاري لدولة رئيس الحكومة الأستاذ سعد الحريري سلسلة تأكيدات وأولويات تطل :

- حق اللبنانيين على الحكومة بأن تعود ثقتهم بقدرة دولتهم على تقديم الخدمات الأساسية لهم على إمتداد الأراضي اللبنانية بطريقة مستدامة ومتوازنة وإدارة شفافة ونزيهة.
- إقرار مشروع موازنة 2017 .
- إقرار التشريعات الجاهزة في المجلس النيابي.
- تقديم مشاريع قوانين من شأنها أن تسهّل بيئة العمل الإقتصادي في لبنان وتعزيز دور القطاعات الإنتاجية (الصناعية والزراعية والخدماتية) وتنظيمها وتطويرها والتخطيط للإصلاحات والمشاريع البنيوية والإقتصادية والإنمائية .
- إيلاء الحكومة أهمية خاصة لقطاع تكنولوجيا المعلوماتية والاتصالات وللإقتصاد الجديد المسمى إقتصاد المعرفة.
- تحسين الخدمات نوعاً وكلفة وسرعة في مجال الاتصالات .

لذلك ترى وزارة الصناعة ركائز اساسية متكاملة و مترابطة لأي سياسة إقتصادية وطنية تبني عليها، فلا يمكن إجتزاء الحلول والمعالجات لتحقيق تنمية إجتماعية وبناء وطن. والإقتصاد كل متكامل بقطاعاته كما جزء من كل في اي مجتمع إنساني . أما الركائز فهي :

- التنمية البشرية
- التنمية الإجتماعية
- التنمية الإقتصادية
- التنمية البيئية
- الحوكمة الصالحة

أولاً: التنمية البشرية

1- التعليم

- تأمين الأبنية المناسبة المخصصة والمجهزة بما يؤمن سلامة وراحة الطلاب والهيئات التعليمية.
- تحديث وتطوير المناهج التعليمية في المراحل الإبتدائية والمتوسطة والثانوية والجامعية لتواكب التطور الحاصل في إقتصاد المعرفة الجديدة.
- تضمين المناهج التعليمية في المراحل الإبتدائية والمتوسطة والثانوية مواد علمية حول حقوق الإنسان ومعايير السلامة المرورية والقيم الوطنية والإجتماعية والضوابط القانونية.
- توفير التعليم المجاني في المرحلة الإبتدائية على الأقل ورفع مستواه كأساس صلب لمستويات التعليم الأعلى ولمحو الأمية وعقبات التواصل الإجتماعي وتعميم حق التعليم والمساواة بين المواطنين.
- إدخال المناهج التطبيقية بشكل فاعل في البرامج التعليمية : معلوماتية- لغات- سكرتاريا- محاسبة- اعمال يدوية ومهنية سريعة (خياطة- أعمال منزلية -ميكانيك بسيط- إبتكار- فن...)
- تفعيل الرقابة التربوية على دوام التعليم الرسمي وعمله ومستواه.
- تطوير التعليم المهني والتقني والعالي ليتكامل مع متطلبات وحاجات سوق العمل في القطاعات الإنتاجية (الصناعية والزراعية) وإقتصاد المعرفة وتشجيع وتعزيز تدريس اللغات العربية والأجنبية وتقنيات التواصل والإفتتاح وضمان جودتها.

- تشجيع التدريب المهني في المصانع وفي المناطق الصناعية وتضمين برامج الرحلات المدرسية السنوية زيارات الى المصانع لتقريب النشء الجديد من إنتاجه الوطني وحثه على إيماده والدفاع عنه وتفضيله على الإنتاج الأجنبي.
- التعاون مع الجامعات والمعاهد والمدارس لتضمين المناهج التعليمية ما يضمن زيادة الوعي لأهمية إستهلاك المنتجات اللبنانية وربطه بالإنتماء الوطني والإفتخار القومي.
- تشجيع الصناعيين على زيارة المدارس والمعاهد والجامعات وعرض مراحل الإنتاج في أفلام مصوّرة
- الحرص على جودة ومستوى التعليم الخاص عبر مراقبة ومتابعة فعّالة وفق مؤشرات ومعايير واضحة وشفافة.
- ترسيخ القيم الإنسانية والأخلاق والعادات والتقاليد وتعميمها والحرص على تناغمها مع التطور العلمي والتكنولوجي .

2- الإعلام

- التصرف بالهواء السياسي والمجتمعي لمحطات البث التلفزيوني والإذاعي بإعتباره ملكاً عاماً ومسؤولية مجتمعية وطنية وفقاً للقواعد القانونية والدستورية .
- تغيير الثقافة المجتمعية والمفاهيم السائدة في ما يتعلق بالنظرة إلى المنتجات الوطنية.
- تشجيع إستهلاك المنتجات الصناعية اللبنانية وربط استهلاك الإنتاج المحلي بالإنتماء الوطني وإظهار وترسيخ العلاقة المباشرة بين نمو الإنتاج الوطني وإزدهار الوطن.
- السعي لدى وسائل الإعلام المحلية لتقديم مساحات إعلامية مناسبة وإعلانية للصناعة اللبنانية مجاناً أو بأسعار رمزية لاسيما تضمين البرامج الصباحية المرئية والمسموعة فقرات ترويجية وتوعوية للمستهلك تتضمن أهم الأخبار الصناعية والزراعية (جوائز – نجاحات – إبتكارات – حلول- منتجات.....) .
- تشجيع إنتاج البرامج الوثائقية لتعزيز المادة الإعلانية الصناعية وتشجيع المجتمعات الريفية على العودة الى الزراعة السليمة وإعتماد الطرق الحديثة لإنتاج أفضل بإستعمالات بيئية أمثل.
- تخصيص يوم سنوي إعلامي للصناعة الوطنية و تنظيم أنشطة ملائمة للمناسبة.
- تقديم مواد إعلامية تقع في دائرة خفض مستوى التشنّجات السياسية والطائفية والمجتمعية.

- نشر صورة لبنان المشرقة كبلد إنفتاح وتواصل وتقدم ومبادئ إنسانية عالية إضافة الى التركيز على قطاعاته الإنتاجية وخدماته المتقدمة وحقيقته كبلد سياحة على مدار السنة ونظام ديمقراطي تعددي ودولة قانون ومؤسسات وحقوق إنسان وطبابة متقدمة وتعليم راق وزراعة سليمة وبيئة نظيفة.

3- الثقافة

- نشر ثقافة المواطنة وحس الإنتماء المرتكز على تقديم مصلحة الوطن على أي مصلحة أخرى وعلى الإفتخار بالإنتماء الى وطن الأرز ماضياً ومستقبلاً وعلى الإيمان ببقاء لبنان قوي واحد مزدهر من ضمن تعددية تغنيه وتدعم ديناميته القومية.

- نشر ثقافة الوعي حول قدرة المواطنين على المحاسبة والتغيير إستناداً لأداء ممثليهم وعلى تداول السلطات وقبول نتائج الإنتخابات وقبول الآخر.

- تغيير الثقافة المجتمعية والمفاهيم السائدة في ما يتعلق بالنظرة إلى المنتجات الوطنية و تشجيع إستهلاك المنتجات الصناعية والزراعية اللبنانية وربط إستهلاك الإنتاج المحلي بالإنتماء الوطني.

-الإفتخار بتاريخنا وحضارتنا اللبنانية عبر الأجيال وإنجازات شعبنا وتقاليدنا وعاداتنا الحسنة القائمة على محورية الخلية العائلية لمجتمعنا في الإستقرار الإجتماعي والوطني.

- تشجيع الإطلاع والقراءة والبحث العلمي وأهمية الكتاب ومحتواه وتأمين المكتبات الوطنية على مختلف الأراضي اللبنانية والحث على المبادئ الإنسانية العالية.

ثانياً: التنمية الإجتماعية

1- الحماية الإجتماعية

- إنشاء الوحدات السكنية بحسب المواصفات الفنية العالية من قبل الجهات الحكومية المختصة برقابة صارمة منعاً للإستقلال والفساد والهدر وبيعها بالتقسيط بدءاً بموظفي القطاع العام .
- تفعيل مفهوم العمل التعاوني وثقافة المشاركة المنتجة عبر التعاونيات لأهميتها في التنمية المناطقيّة .
- تفعيل أنشطة الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي وفروعه وترشيد إنفاقه ورفع مستوى العاملين فيه بما يؤمّن التغطية الصحيّة لجميع المواطنين غير المستفيدين من أنظمة ضمان أخرى (تعاونية موظفي الدولة – جيش- قوى أمن...) .
- تأمين التكامل والتناغم والتنسيق بين مختلف الجهات الحكومية الضامنة منعاً للهدر والفساد وسوء الخدمات .
- تعزيز برامج التنمية البشرية من خلال تشجيع التكافل الإجتماعي وتأمين الخدمات والبرامج في مجالات الصحة والتعليم والحماية الإجتماعية لذوي الحاجات الخاصة واللبنانيين الضعفاء .
- التركيز على إقرار نظام التقاعد وضمان الشيخوخة للفئات العاملة في القطاع الخاص التي تفقد كل التقديرات الصحية والإجتماعية لحظة بلوغها السن القانوني للتقاعد .
- تفعيل إجراءات حماية المستهلك ومكافحة التهريب والتهرب والغش والتزوير بأقصى العقوبات والأحكام .
- تحقيق المساواة بين المرأة والرجل وتشجيع المرأة على المشاركة في العملية الإقتصادية والسياسية وخاصة صناعة القرار .

2- الصحة

- تعميم خدمات الرعاية الصحية الأوليّة كخطوة إلى الأمام باتجاه التغطية الشاملة وترشيد نظام التغطية الصحيّة ليطال جميع المواطنين بشكل منصف وعادل .
- ضمان جودة المنتجات الصيدلانية وترشيد كلفتها ووضع برامج ضمان الجودة لخدمات الإستشفاء والرعاية الصحية الأوليّة .
- تعديل آلية تسعير الادوية .
- ترشيد العلاقة مع المستشفيات وتحفيز الجودة والفعاليّة .

- التوعية ضد الأمراض غير السارية كأعراض القلب والسكري والسمنة والسرطان وغيرها.
- توسيع وتعزيز خدمات الرعاية الصحية الأولية.
- اعتماد المكننة اللامركزية في إصدار البطاقات الصحية.
- تأمين العنصر البشري الكفوء لتعزيز ثقة المواطن بوزارة الصحة العامة وتنمية الموارد البشرية الصحية.
- إعادة إحياء المختبر المركزي كونه ركيزة أساسية للحفاظ على السلامة العامة في البلد، فهو المختبر المرجعي للصحة العامة بالنسبة لتحاليل المياه والمواد الغذائية.
- السهر على السلامة العامة والترصد الوبائي وتعزيز دور الوزارة الرقابي للحفاظ على الصحة العامة.
- رفع قدرة الحصول على الخدمات والبرامج في مجالات الصحة (الطبابة والأدوية المستعصية...)
- دعم الصناعات الدوائية اللبنانية وحمايتها وفتح الأسواق الخارجية امامها واعتماد منتجاتها حصراً عند التشابه وضبط إستيراد الدواء من الخارج.
- العمل الدائم على تأمين بيئة سليمة للحد من الأمراض ولتخفيف الفاتورة الصحية .

3- إدارة الأزمات والكوارث

- تفعيل دور هيئة إدارة الأزمات والكوارث الطبيعية وغير الطبيعية والهيئة الوطنية لمكافحة المواد الكيميائية وزيادة جهوزيتها للمساعدة عند الحاجة.
- ضرورة الإستغلال الأمثل لجميع الموارد المتاحة أثناء وقوع الحوادث والتنسيق مع الرعاية الأولية قبل وصول المصابين للمستشفيات.
- تزويد الهيئات المعنية وأقارب المصابين والإعلام بالمعلومات اللازمة و بطريقة مناسبة .
- وضع الخطط اللازمة لمجابهة الأزمات والكوارث (الزلازل والهزّات الأرضيّة - عواصف طبيعية- أنهيارات على انواعها- أعمال ارهابية.....) وتوزيع الخطط على الإدارات والمؤسسات والأقسام والأفراد المعنيين للإلمام بها والعمل بموجبها عند الضرورة.
- إختبار الخطط وتجربتها مرّة كل سنة للتأكد من فاعليتها ووضع تقرير تقييمي عن مدى نجاحها والمعوقات التي واجهتها.
- بناء إطار واضح لعمليات الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها وإتخاذ الإجراءات السريعة لتجنّبها قبل وقوعها ولتخفيف أضرارها عند وقوعها.

4- حقوق الإنسان

- تعليم حقوق الإنسان بشكل عملي وتفصيلي من أجل غايات إيجاد ثقافة عالمية في مجال حقوق الإنسان عن طريق تقاسم المعرفة والمهارات وتشكيل السلوك ..
- تعزيز التفاهم والتسامح والمساواة بين الجنسين والمناطق والمكونات الوطنية، والصداقة مع الأمم والشعوب والمجموعات العرقية والقومية والإثنية والدينية واللغوية.
- تمكين كل الأفراد من المشاركة بفاعلية في مجتمع حر.
- تنمية الشخصية الإنسانية وإزدهارها بأبعادها الوجدانية والفكرية والاجتماعية، وتجذير إحساسها بالكرامة والإعتبار والحرية والمساواة والعدل الاجتماعي والممارسة الديمقراطية.
- تعزيز وعي الناس - نساء ورجالاً - بحقوقهم بما يساعد على تمكينهم من تحويل مبادئ حقوق الإنسان إلى حقيقة اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية، ورفع قدرتهم على الدفاع عنها وفق الأسس القانونية والحضارية، وصيانتها والنهوض بها على جميع المستويات.
- توطيد أواصر الصداقة والتضامن بين الشعوب، وتعزيز احترام حقوق الآخرين، وصيانة التعدد والتنوع الثقافي وإزدهار الثقافات القومية لكل الجماعات والشعوب، وإغناء ثقافة الحوار والتسامح المتبادل ونبذ العنف والإرهاب وتعزيز اللاعنف ومناهضة التعصب وإكساب المجتمع الوطني والإنساني مناعة قوية.
- تعزيز ثقافة السلام القائم على العدل وعلى احترام حقوق الإنسان، وعلى رأسها الحق في تقرير المصير وأهميته في التقدم الاقتصادي والاجتماعي مقارنة مع النتائج الكارثية للحروب والعنف والنزاعات .
- تدريب العاملين في مجال تعليم حقوق الإنسان تدريباً شاملاً وموجهاً حسب وظائفهم.
- الحاجة إلى وضع مؤشرات الجودة وأنظمة التقييم لقياس أثر أنشطة تعليم حقوق الإنسان.
- تفعيل التعاون مع المنظمات العالمية الحكومية، كمنظمة اليونسكو، وغير الحكومية، مثل منظمة العفو الدولية، ومراقبة حقوق الإنسان.
- إحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية لا سيما في الإدارة والسياسة والإستشفاء والعمل والخدمات والإنماء والتعليم والعيش الكريم وتمكين كل الجماعات والأفراد من التمتع بالحقوق ذاتها والخضوع للواجبات عينها وفقاً لمبادئ الإنصاف والمساواة والعدالة.

ثالثاً: التنمية الاقتصادية

1- القطاع الصناعي

إعتماد ودعم الرؤية التكاملية لوزارة الصناعة "لبنان الصناعة 2025" التي أعلنت في اليوم الوطني للصناعة اللبنانية في 2 حزيران سنة 2015 و التي تهدف الى تطوير القطاع الصناعي اللبناني وتميئته وزيادة تنافسية منتجاته لتتطابق مع المعايير الأوروبية والدولية . وتتضمن هذه الرؤية سبعة أهداف عملائية بخطواتها وأدواتها تهدف الى تحقيق التنمية المستدامة الشاملة للقطاع الصناعي اللبناني . وقد الحقت الرؤية بخطة تنفيذية إستراتيجية لتنفيذ ثلاثة اهداف عملائية من هذه الرؤية (2020) وخطة تشغيلية على مستوى الدوائر والمصالح في الوزارة (2018).

اما الأهداف الاستراتيجية لهذه الرؤية حتى 2025 فهي:

- وزارة صناعة فاعلة ودينامية ومتطورة قادرة على رعاية القطاع الصناعي وتوجيهه نحو النجاح المستدام
- تأمين مبنى مركزي جديد لوزارة الصناعة ومراكز جديدة لمصالحها الإقليمية بما يسمح بإستيعاب العاملين فيها وإستيعاب المؤسسات المرتبطة بها وذات الصلة، مبان حديثة وكافية نحو المستقبل مؤهلة لتأمين أفضل الخدمات وتوفير الرضى للعاملين وللمتعاملين على السواء.
- ترسيخ المرجعية الموثوقة لوزارة الصناعة في مجالي الإحصاءات والمعلومات الصناعية.
- العمل على توجيه المجتمع اللبناني ليصبح مجتمعاً صناعياً منتجاً وفاعلاً بتميز.
- تنمية الإقتصاد الوطني ورفع مستوى المعيشة .
- المساهمة في خفض عجز الميزان التجاري عبرزيادة الصادرات الصناعية.
- زيادة حجم فرص العمل بثبات.
- العمل على رفع القدرة الإنتاجية للصناعة الوطنية لتتمكن من تأمين بين 50% و70% من الحاجة الإستهلاكية المحلية وفق القطاعات.
- رفع نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي إلى 18%
- الحفاظ على البيئة وحمايتها.
- مواكبة التطور ودعم الأبحاث والإبتكارات.

2- المناطق الصناعية

- تنظيم المناطق الصناعية القائمة والعمل على تأهيلها وتأمين مناطق جديدة في جميع المناطق اللبنانية بعيداً عن المناطق السكنية وفي الأطراف وتجهيزها بالبنى التحتية الضرورية.
- إقرار النصوص القانونية الهادفة الى توحيد الأحكام والضوابط وتأمين أفضل الشروط لعمل المؤسسات الصناعية والإقتصادية وتوجيهها نحو الأفضل.
- التعاون مع الإدارات والبلديات وإتحاداتها لإنشاء وتعميم المناطق الصناعية النموذجية لتأمين التنمية المناطقية المستدامة وفرص العمل وتجذير السكان في قراهم.
- التعاون بين الجهات المعنية لسرعة البت بدراسة طلبات الترخيص الصناعي وحل المشاكل عند حصولها بالسرعة المناسبة وإيجاد الآليات لمعالجة الأمور قبل تفاقمها.

3- رفع القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية الوطنية

- تشجيع الصناعات الوطنية على التخصص في الإنتاج ذو القيمة المضافة العالية (البرمجة، النانوتكنولوجيا، الالكترونيات، تصميم الأزياء، الصناعات الغذائية التقليدية الوطنية، الدواء، المجوهرات، الأعشاب الطبيعية والطبية ، مستحضرات التجميل...).
- تشجيع المؤسسات الصناعية على التكامل في ما بينها في الداخل والخارج وعلى الإدماج والشراكة للتوسع وزيادة القدرة التنافسية.
- تطوير مكونات التصميم (تغليف، تعبئة، توضيب، عرض...) في المنتج اللبناني.
- العمل على تفعيل مقومات الجودة (الميترولوجيا، المواصفات، المطابقة والتقييم...).
- العمل على تفعيل جميع المؤسسات التي تعنى بتحسين جودة المنتجات اللبنانية الصناعية والزراعية (معهد البحوث الصناعية، ليبنور، كوليباك، مراكز الأبحاث- مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية- Qualeb).
- تخفيض كلفة الإنتاج: خفض كلفتي رأس المال (فوائد مخفضة، قروض ميسرة، رسوم ونفقات، هبات، أكلاف الإنشاء والاستثمار: العقارات، التجهيز، التأمينات...) والتصنيع (كفاءة الطاقة، المكننة، تحديث الآلات، اليد العاملة، الإدارة المتطورة، البدائل لوسائل الإنتاج)
- تطوير وإعادة تأهيل البنى التحتية (كهرباء ونقل وإمدادات المياه والصرف الصحي والمعلوماتية والاتصالات ، ...). إن إصلاح قطاع الكهرباء تحديداً هو ضروري جداً لخفض تكلفة الإنتاج لدى الصناعيين الذي يؤدي بدوره الى زيادة تنافس السلع الوطنية للوصول الى الأسواق العربية والأجنبية.

4- الصناعة الخضراء

- إستعمال الطاقات المتجددة والبديلة وتشجيع رفع كفاءة الطاقة
- تشجيع الصناعات التدويرية recycling
- حث المؤسسات الصناعية للحصول على ISO 14000 حول الإدارة البيئية وعلى ISO 26000 حول المسؤولية المجتمعية.
- تشجيع إستعمال الأبنية الخضراء والموفرة للطاقة.
- إعتداد نموذج إتفاقية التعاون الصناعي المتضمنة تشجيع الصناعات الخضراء في الإتفاقيات الدولية.
- نشر ثقافة ترشيد الطاقة والتوجه نحو الطاقات البديلة (ورش عمل، ندوات، تدريب، إعلام، إعلان...)
- تفعيل أنشطة المركز اللبناني للإنتاج الأنظف LCPC
- المشاركة في توعية المؤسسات الصناعية والزراعية (ورش عمل، ندوات، دورات...) حول المواضيع البيئية.
- المشاركة في الأبحاث العلمية لترسيخ مفهوم الإقتصاد الأخضر وتعميمه.
- فرض مفهوم الصناعة الخضراء تدريجياً كأحد شروط منح خدمات وزارة الصناعة إلى الصناعيين العاملين في لبنان بدءاً بالترخيص الصناعي
- العمل على إقرار قانون تحفيزي للمصانع يرمي الى تشجيع إستعمال الطاقة البديلة والمتجددة.

5- تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- تنظيم عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جميع المناطق عبر: حثها على قوننة أوضاعها، تنظيم إنتشارها وتوحيد الشروط العامة والخاصة التي ترعى عملها وتعميمها.
- تحسين نوعية المنتجات اللبنانية وجودتها ومواكبة التطور.
- مراقبة أسعار وجودة السلع الإستهلاكية الضرورية وتخفيض الرسوم عليها وفرض رسوم عالية على الكماليات وفرض نسب ارباح لا تتعدى الحدين الأقصى والأدنى اللذين تراهما الدولة مناسبين لمنع المضاربة غير المشروعة والإستغلال.
- تشجيع زيارات الوفود من القطاعين العام والخاص الى الجهات الأجنبية المعنية والمتخصصة لتبادل الخبرات والإطلاع على المستجدات .

- تحسين وتنظيم بيئة الأعمال وتسهيل إنشاء الشركات الجديدة وإقبالها وإقرار القوانين التجارية الأساسية الواردة في القانون التجاري مثل العقود التجارية، وقانون الشركات (تسجيلها، إقبالها والإفلاس..).
- إقرار القوانين المتعلقة بتنظيم الأسواق ومراقبتها ، وقانون المنافسة، وحقوق الملكية الفكرية، وحماية المستهلك والمؤشرات الجغرافية وغيرها.
- العمل تشريعياً وعملياً وإعلامياً ومادياً على جعل الصناعات المتوسطة والصغيرة الحجم والحرفية أكثر مهنية وانتشاراً (عن طريق تأمين الموارد المادية لها وإشراكها في المعارض المتخصصة ووضعها على الخارطة السياحية وتطوير النصوص القانونية المنظمة لها)

6- تشجيع الصادرات

- تحضير الإتفاقيات الثنائية على أساس تسهيل التجارة وتحفيز الصادرات اللبنانية، بالإضافة إلى تسريع المفاوضات من أجل الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية مع ضمان مصلحة القطاعات الإنتاجية الوطنية (الصناعية والزراعية).
- مراجعة جميع الإتفاقيات التجارية بين لبنان وشركائه التجاريين والمطالبة بتعديلها عند الضرورة.
- تفعيل دور الإتحاد العربي لتنمية الصادرات الصناعية للعمل على تكامل الإنتاج بين الدول العربية والمساهمة بإيجاد الأسواق المناسبة لمنتجاتها.
- تفعيل التعاون مع البعثات اللبنانية في الخارج والمنظمات الدولية والحكومات الأجنبية وسفاراتها العاملة في لبنان.
- التركيز على تسويق الإنتاج الوطني والبحث عن أسواق خارجية جديدة باستمرار.
- إعتداد وسائل حماية الإنتاج الوطني في حالي الإغراق والزيادة في الواردات وتبسيط إجراءاتها
- تطبيق الأفضلية في المناقصات العامة للإنتاج الوطني وتثبيت نسبة تفوق ال 10 % لصالح الصناعة الوطنية
- تشجيع التكامل بين الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات
- إستيفاء المنتجات الصناعية والزراعية الوطنية للشروط والمواصفات الوطنية والأجنبية المتطورة.
- تسهيل إجراءات الإستيراد من أجل الإنتاج الوطني (المواد الأولية، المعدات والآلات الصناعية...)
- والحاجات الأساسية والتصدير(شهادات المنشأ - الشهادات الصناعية- نقل داخلي - دعم وحماية)

- تخفيف الرسوم والأعباء المالية المترتبة على النقل والتواصل (مرافئ، شحن...) وإعادة تنظيم إجراءات ورسوم الجمارك وإدارات المرافئ والمطارات.

7- المعارض

- تنظيم المعارض الوطنية والدولية والمشاركة فيها لتثبيت موقع لبنان على خارطة الدولية الاقتصادية والعلائقية.

- العمل على زيادة التسويق للمنتجات الوطنية من خلال تمويل مشاركة القطاعات الإنتاجية في المعارض المحلية والدولية .

8- الإحصاءات والحسابات الوطنية

- تطوير القدرة الإحصائية والمعلوماتية حول الحسابات الوطنية (الماكرو والمايكرو إقتصادية).

- تيويم وتحديث قاعدة البيانات الإحصائية .

- تفعيل دور الإحصاء المركزي والعمل على إصدار إحصاءات دورية بانتظام حول الحسابات الوطنية (الناتج المحلي – مؤشر الأسعار- نسبة البطالة ..) وحول المؤشرات والوقائع الإجتماعية .

- توفير المؤشرات والإحصاءات الصناعية والزراعية والدراسات الإقتصادية والإستشارات للمؤسسات الصناعية والإنتاجية وللجهات الحكومية المختصة.

9- إقتصاد المعرفة

- تشجيع الإبتكار والأبحاث والمشاركة فيها مادياً وعملياً وبشرياً.

- مساندة القطاعات الإنتاجية التي ترغب في التقدم التكنولوجي ورعاية الإبتكارات الصناعية والإنتاجية.

- تشجيع قدرات الإبداع بالتنسيق مع الجهات الحكوميّة وغير الحكوميّة المعنية والجامعات والجمعيات والنقابات ومراكز الأبحاث.

- وضع النصوص القانونية المناسبة التي تشجع الإبتكار وتطويرها بإستمرار.

- إقرار القوانين التي تشجع على الدخول في الإقتصاد الرقمي والحكومة الإلكترونية والمعاملات الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني.

- تفعيل التوجه البحثي العلمي ودعمه داخلياً بالنصوص والموازنات المناسبة وخارجياً بالإتفاقيات والهبات اللائمة.

- دعم وتطوير برنامج " ليرا " بين وزارة الصناعة وجمعية الصناعيين اللبنانيين والمجلس الوطني للبحوث العلمية والجامعات الكبرى وجعله مؤسسة قائمة بذاتها .

- مشاركة الجامعات ومراكز الأبحاث والصناعيين والمزارعين في إقامة وتطوير مراكز البحث العلمي المتخصص لاسيما في المجالات التخصصية التي تراها الوزارة مناسبة كتكنولوجيا النانو، الميكاترونك، والبرمجة (software)، الطاقات البديلة، تصنيع المعدات والآلات الصناعية ، إنتاج زراعي متطور وسليم ومتنوع..).

10- القطاع السياحي

- تنشيط السياحة الداخلية لزيادة وعي المواطنين وحثهم على التعرف على بلدهم بشكل أفضل.

- تشجيع السياحة المستدامة على مدى الفصول الأربعة .

- تأمين البنى التحتية المناسبة للسياحة والأعمال بما يسهل جذب السياح وقطاعات الأعمال الدولية الى لبنان.

- تفعيل دور الشرطة السياحية وتطويرها.

- ترسيخ الإستقرار الأمني والسياسي وضمان أمن وسلامة السياح.

- المحافظة على المواقع الأثرية والتراثية والبيئية وصيانتها .

- إلتزام المؤسسات السياحية (الفنادق - الكازينوهات - المساح- المواقع التراثية والأثرية والطبيعية ...) بالأسعار المناسبة تحت إشراف المرجعيات المختصة وعدم التلاعب بها.

- تشجيع السياحة الصناعية داخلياً وتأمين مستلزماتها الفنية والخدماتية.

- السعي لتضمين برامج الرحلات السياحية في لبنان زيارات ميدانية الى المصانع والمزارع النموذجية وتنظيم زيارات متخصصة لرجال الأعمال.

11- الإنتشار اللبناني

ترسيخ التواصل بين وزارة الخارجية والمغتربين والإنتشار اللبناني في كل بقاع العالم من اجل :

- المحافظة على الهوية اللبنانية للمغتربين.

- تفعيل دور لبنان إقليمياً ودولياً.
- التسويق للمنتجات اللبنانية.
- تأمين الخدمات الإدارية والرسومية والتسهيلات اللازمة لهم (جوازات- معاملات إدارية وغيرها).
- نقل الخبرات والنجاحات الى الوطن الأم.
- المساعدة في إستمرارية تحويلات المغتربين.
- إشراكهم بالحياة السياسية والاجتماعية اللبنانية كما بالإقتصاد والتجارة عبر إيجاد شبكة تواصل مصلحي ووطني بين المقيمين والمغتربين والعمل على جذب إستثماراتهم الى لبنان وتشجيع مشاركتهم في الأعمال القائمة والجديدة.

12- القطاع الإستثماري

- تحفيز برامج الإقراض الميسر لزيادة الإستثمارات في القطاعات الإنتاجية (الصناعة - الزراعة - السياحة والخدمات المختلفة)
- متابعة إقرار مشروع قانون المؤشرات الجغرافية (تسمية المنشأ من ضمنها) والعمل على التوسع في تطبيقه.
- متابعة إقرار مشروع قانون الدمج بين الصناعات ونشر فوائده وتوجيه الإستثمارات نحو التوسع والتكامل.
- تثبيت مهلة 3 سنوات قانونا لإعادة التقييم الإستثنائية لعناصر الأصول الثابتة والعقارات الموجودة الثابتة .
- السعي الى زيادة معدل الإستهلاك للمعدات الصناعية لتشجيع الإستثمارات من 8% الى 20% بقانون.
- تفعيل الشراكات بين القطاع العام من جهة والقطاع الخاص والمجتمع المدني من جهة اخرى.
- الإعتماد على القطاع الخاص ورأس المال الوطني والخارجي لجذب الإستثمارات المطلوبة، والحد من الإعتماد على موازنة الحكومة.
- تشجيع المصارف على الإستثمار في القطاعات الإنتاجية وعدم الإكتفاء بالإقراض والودائع والفوائد كعائدات مصرفية لما يؤمنه ذلك من منفعة للمصارف ونمو للإنتاج والعمل وثبات في الموارد المستقبلية وإستقلالية نقدية ومالية وقدرة على مواجهة أي تداعيات سلبية خارجية.

13- العمل والعمال

- بناء قدرات الموارد البشرية في مجال عملها في قطاع العمل للقيام بمهامها بكفاءة وفعالية وإعتماد التدريب الدائم لتطوير مهارات العمال داخل المؤسسات الإنتاجية وخارجها في المعاهد والمؤسسات المتخصصة.
- تفعيل الكشوفات الدورية على المؤسسات الإنتاجية من أجل حسن تطبيق إنظمة العمل.
- تطبيق زيادة الأجر دورياً مطلع كل سنة بمعدل يتراوح بين 2% و3% وفق مؤشرات التضخم الإقتصادي الطبيعي السنوي.
- رفع مستوى الوعي بأحكام قانون العمل وتعزيز مفهوم الحوار الاجتماعي بين الشركاء الاجتماعيين.
- إعداد التقارير والدراسات العلمية لقطاع العمال والإعتماد عليها كأحد العناصر الرئيسية في رسم السياسات العمالية والاجتماعية .
- استمرار التشبيك مع المؤسسات ذات العلاقة المحلية والدولية.
- تفعيل عمل المؤسسة الوطنية للإستخدام لخلق فرص عمل ومكافحة البطالة وتنظيم سوق العمل وفرض رسوم على العمالة الأجنبية.
- العمل بكل الوسائل الممكنة لتوظيف العمالة الوطنية ، وإستبعاد العمالة الأجنبية غير التخصصية والضرورية .
- تحديث وتطوير قانون العمل لضمان حقوق العمال والفئات الضعيفة .

14- الإتصالات

- الإسراع في إنجاز الإصلاحات الهيكلية لهذا القطاع.
- تنظيم قطاع الإتصالات وتأمين الشفافية ومكافحة الفساد والحفاظ على إيرادات الدولة.
- تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، في مجال الإتصالات السلكية واللاسلكية.
- تحسين نوعية وجودة وتأمين إستمرارية خدمات الهاتف الخليوي والأرضي والأنترنترنت وحماية المعلومات والبيانات الشخصية ونشرها على مختلف الأراضي اللبنانية بكفاءة .
- إعادة النظر في مستوى الضرائب والرسوم المفروضة على خدمات الإتصالات السلكية واللاسلكية .
- إتاحة الفرص لتقديم أحدث المنشآت والمعدات (الألياف الضوئية ...) لتزويد المستهلكين بخدمات الإتصالات المتطورة والبنى التحتية اللازمة في قطاع الإتصالات.

15- الكهرباء

- العمل على تقليص حجم العجز في مؤسسة كهرباء لبنان الذي يشكل مايقارب نسبة 4 ٪ من إجمالي الناتج المحلي وذلك عبر تفعيل إجراءات الجباية ورفع الغطاء عن كل المتهربين من دفع الرسوم.
- تحديث البنى التحتية وإستكمال بناء وتجهيز وتأهيل المحطات وتنظيم التوزيع ولا سيما إعادة تأهيل محطتي توليد الكهرباء في الذوق والجبية وتخفيف أثرها البيئي.
- إعتداد لامركزية إنتاج الكهرباء لتعميمها وخفض أكلافها.
- إشراك القطاع الخاص في قطاع التوزيع عن طريق الإستثمار في بناء وتشغيل وصيانة أنشطة التوزيع، بما في ذلك القياس والفوترة والتحصيل.

16-النقل

- تأمين بنية تحتية للنقل والشحن والمواصلات ذات جودة عالية وتأمين السلامة العامة المرورية.
- تأمين وسائل نقل عامة متنوعة و فاعلة وبتكلفة مقبولة (باصات مختلفة الأحجام بحسب المناطق - سكك الحديد على الساحل وفي البقاع على الأقل)
- بناء الجسور السريعة والأنفاق على مفارق وتقاطع الطرق لحل مشكلة السير في بيروت والمناطق.
- بناء نفق إصطناعي مجهز على طريق بيروت - الشام (من بحدون حتى شتورا) يحفظ طريق البقاع سالكة وكلفته اقل من نفق حمانا.
- ضبط المعابر الحدودية لمنع التهريب وهدر المال العام حفاظاً على الإنتاج الوطني وحمايته من المنافسة غير الشرعية.

17- القطاع المالي

أ- الدين العام

يشكل حجم الدين العام اللبناني العبء الأكبر على الموازنة العامة بعد رواتب وتعويضات القطاع العام، حيث تبلغ نسبة خدمة الدين العام مايقارب 40 ٪ من إيرادات الضرائب وتلث إجمالي الإيرادات، مما يحدّ من قدرة الحكومة على تخصيص الإعتمادات اللازمة للإنفاق على الإستثمارات الضرورية لإعادة تأهيل البنى التحتية للإقتصاد الوطني لذلك ينبغي :

- إقرار موازنة العام 2017 بالإضافة الى وضع سلسلة الرتب والرواتب والأجور وانظمة التقديمات المختلفة للعاملين في الإدارة العامة والمؤسسات العامة والبلديات على أسس علمية ومنطقية بدلاً من العشوائية والحلول الجزئية والتسويات غير الفاعلة.

- تنظيم إقرار الموازنات العامة وقوانين قطع الحساب في مواعيدها الدستورية.

- وقف سياسة الإستقراض الخطرة وبفوائد عالية والإعتماد على الموارد الذاتية المتأتية من زيادة الإنتاج الوطني وتخفيض العجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات والموازنة العامة ووقف الهدر والفساد والحفاظ على الموارد المختلفة.

- ضرورة تحوّل وزارة المالية الى داعمة للإستثمار في القطاعات الإنتاجية على انواعها عن طريق تخفيض الضرائب والرسوم حيث يلزم بما يؤمن زيادة الإنتاج وتكبير الإقتصاد وبالتالي إعادة رفع العائدات المالية على الدولة وذلك بدل ان تكون وزارة جباية فقط.

ب- الضرائب والرسوم

- تطبيق نظام الضرائب التصاعديّة بشكل علمي لا يؤدي الى تخويف رؤوس الاموال وتهريبها وذلك بفرض معدّلات منطقية.

- وقف الهدر المالي وفرض التقشف على أركان الدولة (نفقات سفر-عدد المشاركين في الوفود- شراء سيارات - مآدب- الأبنية والتجهيزات غير المنتجة...).

- العمل على تخفيض العجز وتحقيق التوازن في المالية العامة وتفعيل الجباية الضرائبية وتوسيع قاعدة المكلفين وإعتماد الضريبة المباشرة وغير المباشرة التصاعديّة وإصلاح النظام الضريبي.

- ترشيد الإنفاق العام وتأمين المساواة امام القانون وامام الأعباء العامة.

- العمل على إعفاء المستودع الصناعي من ضمان الضريبة على القيمة المضافة.

- وضع الحوافز والتسهيلات الضرائبية لتشجيع توجه الإستثمارات نحو القطاعات الإنتاجية (الصناعية والزراعية) والتي من شأنها ان تؤدي الى تحقيق النمو الإقتصادي وخلق فرص عمل جديدة.

- متابعة إقرار قانون إعفاء الآلات الصناعية والمواد الأولية المعدة للصناعة من رسوم المرفأ (ضمنا قطع غيار الآلات الصناعية).

- السعي لإقرار مشروع القانون الرامي الى تعديل المادة 5 مكرر من قانون ضريبة الدخل لجهة إعفاء نفقات الأبحاث والتطوير من ضريبة الدخل.

- السعي الى تعديل قانوني الضريبة على الدخل والضريبة على القيمة المضافة بما يتناسب وتوفير الحوافز.

- السعي الى إقرار مشروع القانون المقدم من وزارة البيئة والرامي الى تعديل المادة 5 مكرر والمادة 7 من قانون ضريبة الدخل.

- إقرار وتحديث قانون الأراضي ، (BOT) وقوانين الإقتصاد العام مثل المشتريات، والإمتياز، وقوانين البناء والتشغيل وتحويل الملكية.

- تخفيض الضريبة على القيمة المضافة للمواد الأولية المستوردة للإستخدام في القطاعات الإنتاجية الوطنية.

ج- القطاع المصرفي

- العمل على تحفيز برامج الإقراض الميسر لزيادة الإستثمارات في القطاعات الإنتاجية.

- السعي لإيجاد آلية لضمان الإستثمارات الوطنية والأجنبية في لبنان ودعوة الفرقاء المعنيين (مصرف لبنان، كفالات، شركات التأمين...) للمشاركة في الآلية لا سيما في القطاعات الإنتاجية (الصناعة - الزراعة).

- تأمين الظروف والتسهيلات الملائمة لجذب الإستثمارات والمساهمة في توجيهها نحو القطاعات الإنتاجية.

- السعي لرفع سقف القروض الممنوحة من المصارف عبر المؤسسات المالية المختصة والعمل على تشجيع العدد الأكبر من الصناعيين والزراعيين للمشاركة في برامجها وفي برامج القروض المدعومة عامةً.

- التعاون مع مصرف لبنان والشركات المالية (كفالات ...) والمنظمات والجهات المتخصصة الوطنية (إيدال...) والأجنبية (البنك الدولي، البنك الأوروبي...) لإيجاد حوافز لتوفير التمويل للقطاعات الإنتاجية لا سيما في المجالات الصناعية والزراعية والسياحية المناسبة (مناطق صناعية، مزارع نموذجية، منتجات مبتكرة، مؤسسات سياحية خدماتية متطورة ، طاقة بديلة، بيئة نظيفة، تطوير وأبحاث تخصصية...)

- إعلام الصناعيين والمزارعين وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف المجالات وإشراكهم بالمعلومات (ندوات، ورش عمل...) حول أحدث برامج التمويل بالتعاون مع جميع الفرقاء المعنيين (مصرف لبنان، كفالات...)

- تفعيل الإستفادة من برامج تشجيع الإستثمارات في القطاعين الصناعي والزراعي لدى إيدال ومجلس الإنماء والإعمار.

- تحويل القطاع المصرفي الى قطاع إستثماري ومستثمر لإشراكه بالإنتاج وتأمين قدرته التنافسية إقليمياً ودولياً امام التحديات المقبلة.

18- الطاقة البديلة

- تفعيل وتطوير وتعميم مفهوم كفاءة الطاقة للإستخدام الأفضل والأقصى من الطاقة المتاحة وتشجيع اعتماد الطاقات البديلة والمتجددة وتخفيف اعباء كلفة الطاقة الحالية .

- العمل على تأمين مصادر طاقة بديلة أقل كلفة وأكثر فعالية (معالجة النفايات، التدوير، إستعمال الغاز- الطاقة الشمسية، الطاقة البخارية، الهواء، الحرارة الطبيعية من باطن الأرض....)

19- النفط والغاز

- التنقيب عن النفط والغاز وإنتاجهما وإستثمارهما بالشكل الملائم والإقتصادي لما في ذلك من تأثير إستراتيجي على نمو الإقتصاد الوطني .
- عائدات البترول من شأنها زيادة إيرادات الخزينة وخفض عجز الميزانية العامة في حال إستعمالها بطرق ذكية وإستراتيجية واعية . لذلك هناك ضرورة لإنشاء الصندوق السيادي الناتج عن عائدات النفط والغاز وفق المعايير الدولية لتأمين الشفافية والمحافظة على الثروة الوطنية والمساعدة في خفض عبء الدين العام وتنفيذ المشاريع الإستثمارية والتنمية.
- تنمية صناعة المنتجات البتروكيمياوية لخلق فرص عمل للعديد من اليد العاملة اللبنانية، بالإضافة إلى تشجيع الإستثمارات الأجنبية المباشرة وتطوير البنى التحتية اللبنانية.
- تأمين الموارد البشرية المؤهلة في هذا القطاع من الشباب اللبناني (تعليم-تدريب- جذب خبرات...)

20 – التنظيم المدني

- ضرورة ضبط أعمال المديرية العامة للتنظيم المدني وفق القواعد والقوانين المرعية حفاظاً على موارد لبنان الطبيعية وحسن إستعمال وتصنيف الأراضي بعيداً عن العشوائية والزبائنية.
- ضرورة قونة تشكيل وأعمال المجلس الأعلى للتنظيم المدني وإجتماعاته وآليات إتخاذ القرارات فيه وتحمل مسؤولية حسن إتخاذ قراراته ، فالوضع الحالي كارثي تنظيماً ومؤسسات وواقع على الأرض.
- التنظيم المدني الصحيح والقانوني يوفر مورداً مهماً للخزينة ويساهم في مكافحة الفساد والهدر المالي وتخريب المجتمع بالتداخل بين الأنظمة العشوائية وعدم إعتداد معايير علمية واضحة لإتخاذ القرارات ذات الصلة.

رابعاً: التنمية البيئية

1- المياه

- القيام بإصلاحات حكومية في قطاع المياه والصرف الصحي لتحسين التغطية وضمان إستمرارية إمدادات المياه في كل أنحاء لبنان، من خلال زيادة سعة التخزين، والحد من الهدر والتسرب في شبكات الإمداد، وتوسيع التغطية لشبكة الري، بالإضافة إلى زيادة مستويات جمع ومعالجة المياه المبتذلة .
- متابعة تنفيذ مشروع نهر الليطاني الحيوي بعد معالجته من التلوث والتفريع .
- وضع خطة علمية لضمان نظافة وديمومة المياه اللبنانية بكافة مصادرها ووقف هدرها.
- إستعمال الطاقات القصوى لمياه الأنهار والمياه الجوفية للشرب والري وإستصلاح الأراضي وتوليد الطاقة الكهربائية .
- رفع كفاءة الإستفادة من الموارد المائية (تأمين المياه للشرب والإستعمال المنزلي والصناعي ، التوعية للحفاظ على الثروة المائية في التعليم والإعلام وفرض مايلزم لتحقيق هذا الهدف ، ترشيد إستعمال مياه الري، الحد من تلوث المياه...) .

2- الزراعة

- تحديث و إصدار القوانين والمراسيم والقرارات المتعلقة بالإتفاقات الزراعية والتجارية العربية والإقليمية والدولية.
- تطوير شبكة الطرق الزراعية وشبكات الري وإمكانية الإستفادة من المياه الفائضة.
- تأهيل وتفعيل أجهزة وآليات الرقابة وتطوير المختبرات وتأهيل وتفعيل مراكز الحجر الصحي البيطري والنباتي في المراكز الحدودية كافة واعتماد الرقابة على الصادرات والواردات والمدخلات.
- الرقابة على سلامة المنتوجات الزراعية في الأسواق اللبنانية.
- تشجيع ومساعدة المنتجين والمزارعين على الإلتزام بالمواصفات والمعايير التي تفرضها الأسواق الداخلية والخارجية وضمان الميزة التنافسية للإنتاج.
- تشجيع ومساعدة المنتجين والمزارعين على إعتقاد أنظمة التتبع والعلامة الزراعية التجارية

Traceability and Labeling.

- التحول إلى سلاسل إنتاج أكثر تخصصية على مستوى السوق الداخلي أو التصنيع أو التصدير.
- رفع كفاءة الإنتاج من أجل زيادة القدرة التنافسية واعطاء قيمة مضافة للمنتجات.
- تفعيل وتطوير آليات وبرامج التسويق الداخلي والخارجي.
- تفعيل وتطوير برنامج دعم الصادرات الزراعية .
- توفير مصادر تمويل ميسرة ومدعومة للإستثمار في القطاع الزراعي من أجل تمكين أصحاب الحيازات الصغيرة والمتوسطة من الحصول على قروض زراعية وشراكات إستثمارية.
- وضع آليات جديدة للتسليف والتمويل والإستثمار الزراعي عبر القطاع المصرفي.
- ربط القروض الزراعية بإعتماد المعايير والمواصفات وأنظمة التتبع والعلامات الزراعية التجارية

Traceability and Labeling .

- ترشيد إستعمال المبيدات الزراعية والأسمدة لتطوير وتعميم إنتاج النوعيات العالية والصحية الزراعية وتشجيع الزراعات العضوية.
- إعادة الاعتبار للمنتجات التقليدية اللبنانية.
- تطبيق الإدارة المستدامة للأراضي الهامشية والمراعي.
- ترشيد استعمال الأراضي الزراعية والحد من تلوث التربة والتصحر.
- المحافظة على التنوع البيولوجي والنظام البيئي (الغابات، المراعي، المياه، الثروة السمكية ... الخ)
- وضع وتنفيذ الخطة الوطنية لإدارة الغابات.
- إستصلاح الأراضي الصالحة للزراعة وريّها وتنظيم الزراعة وتشجيعها وتطوير إنتاجها وإستكمال مسح الأراضي الباقية دون مساحة حتى اليوم والبالغة حوالي (35%).
- تحريج الجبال والمناطق من قبل الدولة والبلديات والمواطنين وحماية الثروة الحرجية (لحفظ التربة – المياه الجوفية ...) وإنشاء حرس خاص متخصص فاعل ومجهز لمراقبة الأحرار والغابات مع إمكانية الإستفادة من متقاعدي القوى العسكرية لهذا الغرض.
- تفعيل وتحديث ودعم التعاونيات الزراعية وتشجيعها على الأبحاث والتطوير.

3-المحافظة على البيئة

- التقليل من إستخدام المواد الكيماوية الضارة في كل المجالات ومنع تسربها الى الهواء والماء والترربة والتوعية على حسن إستعمالها في التعليم والإعلام.
- زيادة زراعة الأشجار في المساحات الفارغة لزيادة تنقية الجو، والحد من الزحف العمراني الذي بدوره سبب قطع الكثير من الأشجار وموت الكثير من الكائنات الحية التي كانت تتغذى على هذه الأشجار ومنها ما كانت تستخدمها كمسكن ومأوى.
- استخدام الطرق الحديثة في التخلص من النفايات الصلبة والسائلة والغازية والإبتعاد عن الطرق القديمة التي تسبب التلوث.
- تنظيم حملات توعوية بأهميّة البيئة وسبل المحافظة عليها، وتنظيم حملات لتنظيف المناطق وخاصةً السياحية منها.
- إعطاء الدروس في المدارس حول البيئة لترسيخ العادات الصحيّة الصحيحة في الأطفال منذ الصغر.
- المحافظة على البيئة وحماية المواقع الطبيعية (الشواطئ البحرية وأحواض الأنهار والأودية) ، إضافة إلى الحفاظ على التراث الحضاري والمعماري والثقافي والتنسيق مع الجهات الوطنية والدولية لمواجهة الآثار السلبية للتغير المناخي وندرة الموارد .

4-الثروة الحيوانية

- تفعيل وتطوير الأبحاث الزراعية وتطوير المدارس الزراعية القائمة ودعم المحميّات وتعميمها وتنشيط الثروة الحيوانية وتشجيع إقامة المزارع وتربية المواشي.
- فرض نظام التتبع لحيوانات المزارع وإنتاج اللحوم والحليب ومشتقاته.
- تنظيم الصيد البحري والبري وتحديث القوانين الناظمة لهما.

خامساً: الحوكمة الصالحة

1- الأمن

أ- الأمن الإقتصادي

تأمين الحد الأقصى من الإكتفاء الذاتي للإقتصاد الوطني عبر دعم وتطوير القطاعات الإنتاجية الحيوية (الصناعة – الزراعة...) التي تؤمن إستدامة إقتصادية توفر فرص العمل والسلع الإستهلاكية الضرورية للمواطن اللبناني.

ب- الأمن الصناعي

- دعم القطاع الصناعي بكل الوسائل الممكنة وتمكينه من الإستمرار بممارسة عملية الإنتاج عالي الجودة وبالكميّات المختلفة لتأمين حاجات لبنان من المنتجات الوطنية وتحقيق مايمكن من الإكتفاء الذاتي من المنتجات الصناعية الإستهلاكية لا سيما التي تركز على القيمة المضافة البشرية والمواد الأولية المنتجة وطنياً.

- تأمين التكامل بين الصناعات لإنشاء شبكات إنتاجية وطنية مكثفة قادرة ومستدامة توفر الهدر والنقد النادر للإستيراد وترفع مستوى الإنتاج وجودته .

ج- الأمن النقدي والمالي

- المحافظة على سلامة وإستقرار سعر صرف الليرة اللبنانية بالنسبة للعملة الأجنبية عبر :

- ترشيد الإنفاق العام وتحسين الجباية وتوسيع قاعدة المكلفين وتأمين المساواة أمام القانون وأمام الأعباء العامة.

- دعم القطاعات الإنتاجية (الصناعة- الزراعة) لزيادة إنتاجها وصادراتها للحصول على العملة الأجنبية وحفظ الموارد المالية داخل لبنان.

- المحافظة على إحتياط كاف من العملات الأجنبية والذهب والإنتاج .

- تحسين البيئة الإستثمارية لجذب الإستثمارات الأجنبية الى لبنان.

- وقف الهدر المالي وإشراك القطاع الخاص، لا سيما المصرفي، في القطاعات الإنتاجية وفي مشاريع القطاع العام.

د- الأمن الغذائي

- دعم القطاعات الإنتاجية الزراعية والغذائية الوطنية لتأمين السلع الغذائية الضرورية (القمح - السكر- اللحوم-..) لتحقيق ما أمكن من الإكتفاء الذاتي.
- تأمين سلامة الغذاء وديمومته بالتتبع والجودة والتصنيع والتعليب والتغليف والنقل والحفظ وفق المواصفات العالمية.
- إنشاء بنك البذور الضرورية.

ه- الأمن الإستثماري

- خلق بيئة إستثمارية من خلال توفير الاستقرار الأمني الدائم وتأمين مناخ إستثماري مبني على حرية تحويل الرساميل وتسهيل الإقراض المصرفي وضمان حماية الإستثمارات الأجنبية والمحلية والبيئة القضائية المناسبة.
- إقرار التشريعات والأنظمة التي من شأنها تحسين مناخ الإستثمار .
- السعي لإيجاد آلية لضمان الإستثمارات الصناعية والزراعية والخدماتية الأجنبية والوطنية في لبنان

و-الأمن التخطيطي

- ترسيخ مفهوم التخطيط والبرمجة المتوسطة والطويلة الأجل ووضع الخطط التنفيذية الإقتصادية الوطنية لتنفيذ هذه الرؤية (لبنان الإقتصاد 2025) التي تتكامل مع الخطط القطاعية التي وضعتها الوزارات المعنية (صناعة - زراعة- بيئة -...) لكي تحقق الأهداف المرجوة منها.

ز- الأمن الوطني

- المحافظة على حق كل مواطن بأن يتمتع بالأمن والأمان والحرية المسؤولة والمستقبل الواعد.
- متابعة العمل على محاربة الإرهاب بكل اشكاله لضمان سلامة المقيمين في لبنان وللمساعدة في نمو وإزدهار الإقتصاد اللبناني.
- تطوير وتعميم المفاهيم الوطنية الموحدة لتوحيد النظرة المواطنة وترسيخ الإلتناء وإحترام الإختلاف وتكامله المجتمعي وتثمين التنوع وإغناؤه.
- دعم القوى العسكرية وتأهيلها وتحبيدها عن التجاذبات السياسية وربطها بالإلتناء الوطني وتوحيد عقيدتها القتالية وقواعد عملها وتكاملها والتنسيق والتناغم في ما بينها.

2- الإنتخاب

- تمثيل الشعب اللبناني المقيم والمغترب بكامل فئاته وتطلعاته بنظام إنتخابي عادل يتناسب مع التعددية الحضارية اللبنانية والوحدة القومية والديمقراطية والمشاركة.

3- القضاء والعدل

- ترسيخ إستقلالية ومهنيّة ونزاهة القضاء والقضاة بما يضمن العدالة والسلام الوطني ومحاسبة المقصّرين والمرتشين وإطمئنان المستثمرين والمتقاضين وأصحاب الحقوق على إختلافها.

- حسن إختيار القضاة تعييناً وتدريباً ومحاسبة وإشرافاً ورفع مستوى مهنية المحاماة من الدراسة الجامعية حتى ممارسة المهنة.

4- محاربة الفساد

- إبعاد السياسة عن الإدارة وعدم حماية المرتكبين والمرتشين ومحاسبتهم.

- تأمين الإطار الصالح للعمل بحوافز علمية كافية وتقدير صحيح للكفاءات الوظيفية وتأمين الحاجات المعيشية والخدماتية لتعزيز الشعور بالإنتماء والولاء والترفع .

- تفعيل المعهد الوطني للإدارة ودعمه لإعداد وتدريب الموظفين وتوحيد توجيههم مهنيّاً ووطنياً.

- تأمين رواتب وأجور وتقديمات كافية للعاملين في القطاع العام.

- تحديد هيكلية الإدارات وتقييم عملها وعمل المؤسسات العامة والجدوى منها .

- تجديد الأنظمة الوظيفية والإدارية لمواكبة التطور وتحفيز العاملين وتحسين الأداء الوظيفي والمؤسساتي.

5- اجهزة الرقابة

- تفعيل وتطوير الأجهزة الرقابية وإحترام إستقلاليتها وإبعادها عن السياسة والإلتزام بصلاحياتها المحددة قانوناً وتنزيهها.

- تبسيط الإجراءات الإدارية والقانونية وتعميم الشفافية في التعاطي مع المواطنين والسرعة في خدمتهم والتنسيق بين الإدارات حفاظاً على الوقت والموارد والنزاهة والخدمة الجيدة والتكافل الإجتماعي والوطني.

- نشر مفهوم المسؤولية المجتمعية بين القطاع العام والخاص ومكونات المجتمع المدني.

6- اللامركزية الإدارية

إعتماد اللاحصرية الموسعة واللامركزية الإدارية في تأمين الخدمات العامة تثبيناً للمواطنين في قراهم وتخفيفاً للإزدحام في المدن.

- تأمين ابنية ملائمة للعمل الإداري في الإدارات والبلديات والمؤسسات وتقريب المسافات بين الوزارات المختلفة.

- تأمين الموارد الكافية للبلديات وإتحاداتها لتمكينها من القيام بواجباتها المجتمعية كل في نطاقها بالتعاون مع الأجهزة اللاحصرية للإدارة المركزية.